

غياب المراقبة يساهم في فوضى البرامج بالمؤسسات الخصوصية

تدريس اللغة الفرنسية مجرد ذر الرماد في أعين الآباء واصطناع العصرية



كتب تخاطب ذهنية فرنسية

(خاص)

الاستعانة بالساعات الإضافية لتداري النقص الحاصل في بعض المواد التي يفترق مدرسوها إلى منهجية واضحة تستلهم بيداكتيك المادة القائم على فن التدريس وفق معايير تربوية تمتع مرجعيتها من النظريات الفلسفية الحديثة.

سعيد فالق (بني ملال)

في حين وضعت نسبة 30 في المائة تحت تصرف المؤسسة لتحديد اختياراتها وتوجهاتها التربوية، لكن واقع الحال، يضيف شفاوي عبد الله، يؤكد عدم احترام مجموعة من مؤسسات التعليم الخصوصي لبنود الاتفاقية، ما يزيد من حدة الفوضى ويؤثر سلبا على تحصيل التلاميذ الذين يضطرون إلى

وتنسحب فوضى البرامج في بعض مؤسسات التعليم الخصوصي التي تفضل مقررات دراسية فرنسية دون تحديد مقاييس تربوية على حساب الغلاف الزمني الذي حددته وزارة التربية الوطنية مع شركائها في التعليم الخاص، إذ خصصت الوزارة 70 في المائة لغايات البرامج الوطنية،

داخل منازلهم وبمساعدة أفراد أسرهم الذين يكادون حتى لا يتعرض أطفالهم إلى عقوبات جسدية تترك أثارا وخيمة في نفوسهم، ما يؤثر على تحصيلهم الدراسي نتيجة التعامل اللاتربوي لبعض المدرسين الذين يحتاجون إلى مزيد من المعرفة التربوية لتلبية مواقفهم مع أطفال في عمر الزهور.

التلاميذ الذين يجدون أنفسهم أمام ركام المعارف في مادة اللغة الفرنسية، إذ تتطلب منهم استثمار كل جهودهم على حساب مواد تعليمية أخرى، ومن ثم تضاعف منهم فرص مسابرة إيقاع التعلم الذي يتوارى بعد مرور الزمن. ولسد الفراغ، يقضي التلاميذ وقتا طويلا لإعداد تمارين اللغة الفرنسية

بني ملال عن غياب رؤية بيداغوجية تتحكم في تدبير شؤون بعض مؤسسات التعليم الخاص بمدينة بني ملال التي ما زالت تحتاج إلى بناء مزيد من مؤسسات التعليم الخصوصي بجودة تربوية متميزة لتدارك الهفوات التربوية وتحقيق نسب الالتزام المطلوبة.

وأكد شفاوي أن مجال تدريس اللغات بمؤسسات التعليم الخصوصي لا يتماشى مع التوجهات التربوية الحديثة التي تنص على تعلم الأطفال البالغين ما بين أربع سنوات و8 سنوات للغتين على أكثر تقدير، في حين أن واقع الحال بمؤسسات التعليم الخصوصي يتناقض والنظريات التربوية إذ يسجل، ويتنافسية قوية، إجبار المتدربين على تعلم أكثر من أربع لغات (الفرنسية، العربية، الإنجليزية، الداريجة) ما يخلق مشاكل تعليمية لدى الأطفال الذين تخلط لديهم أمور عدة لعدم قدرتهم على التمييز بين طبيعة اللغات ومكوناتها. ونظر للتناقص الحاد بين مؤسسات التعليم التي يسعي المشرعون عليها إلى استقطاب مسجلين جدد، وفي غياب تكوين تربوي وبيداغوجي رصين لدى بعض مسيريه، ورغم تخصيص وزارة التربية الوطنية على ضرورة اعتماد البرامج والمناهج التعليمية المعمول بها في مؤسسات التعليم العمومي، يلاحظ اعتماد جل مؤسسات التعليم الخصوصي على كتب مدرسية أجنبية وفي جميع الأسلاك التعليمية لتعليم اللغة الفرنسية، علما أنها لا تحظى بموافقة الوزارة الوصية على القطاع ما يفسح المجال للارتجالية والفوضى في غياب مقاربة تربوية صارمة تبرز خطورة استعمال كتب مدرسية في مؤسسات تعليمية بمواصفات مغربية، في حين أنها أنتجت لمخاطبة ذهنية فرنسية بحمولة ثقافية ومعرفية مغايرة.

وأشار عبد الله شفاوي إلى أن الاهتمام البالغ بتعليم أطفال التعليم الخصوصي باللغة الفرنسية على حساب مواد اللغة العربية، إضافة حصص زمنية أخرى لتحصيل هذه المادة بشكل جيد حتى يبدا التلاميذ متفوقين على أقرانهم في مؤسسات التعليم العمومي، يضر بمصلحة التلاميذ في ظل تعثر أداء بعض مدرسي مواد اللغة الفرنسية الذين لا يخضعون لتكوينات مستمرة للرفع من مستواهم البيداكتيكي سيما أن الكتب الجديدة تنتمي إلى مقررات أجنبية تستجيب لطموحات مدرسين وتلاميذ نشؤوا في بيئة ثقافية وتربوية مغايرة.

وسجل مجموعة من الآباء نواقص في أداء بعض المدرسين الذين يعمدون إلى تعنيف تلامذتهم داخل الأقسام لعجزهم عن استيعاب وتمثل المناهج التعليمية والتربوية الجديدة التي تتطلب مرونة واضحة في التعامل مع الأهداف المسطرة في الميثاق.

ويعد أن تحكم البعد التجاري في تسيير بعض مؤسسات التعليم الخصوصي التي تحولت إلى مجال للمنافسة التجارية الشرسية بين العديد من المؤسسات التعليمية على حساب الجودة التربوية، إذ حقق بعضها أرباحا خيالية في مدة وجيزة، ونشبت حروب ضارية بين المشرقيين عليها بلغ إلى وضع شكايات كيدية تنهم فيها المؤسسة الأخرى بممارسة أساليب لا تمت إلى الأخلاق التربوية بصلة، بل تفجرت خلافات بين بعض الشركاء أنفسهم في المؤسسة نفسها وتبادل فيها الموسوسون بينهم كل أنواع الشائعات والنهم الرخيصة ما أكد بالموس أن الريح التجاري كان موجها نسبيا للاستثمار في القطاع. في هذا السياق، تحدثت عبد الله شفاوي رئيس الشؤون التربوية وتنشيط المؤسسات التعليمية ببنابة

الوزارة ترفع يدها عن مراقبة مناهج التعليم الخاص

التعليم الأولي إحدى أولويات الإصلاح

الكتب الأجنبية المعتمدة تتضمن قيما ومبادئ غريبة عن المغاربة

المعتمدة في هذه المؤسسات التعليمية التي تمارس ما تشاء وكيفما تشاء من برامج ومناهج وكتب تربوية؟ هل يعني ذلك أن هذه المؤسسات الخصوصية ترتبط بالبعثات الأجنبية ولا علاقة لها ببناء الشعب المغربي، أم أن أصحابها الذين يسجلون أبناءهم بها لا يتقنون في البرامج المغربية ولا يعتمدون على المراجع والكتب المعدة للتعليم الأولي العمومي؟

يشوع ثقافة الاعتماد على المراجع والبرامج الأجنبية المستوردة، يقتضي من وزارة التربية الوطنية، التصدي لهذه الظاهرة التي تفتت بشكل أصبح مثار العديد من الانتقادات، سيما أن أغلب هذه الكتب والمراجع لا علم للوزارة بها، بل إن المؤطرين التربويين لا يكفلون أنفسهم عناء دراستها وإبداء آرائهم حولها وتحضير تقارير دورية للوزارة الوصية لاتخاذ ما يلزم اتجاهها، فكل هذه الكتب تطبع إما ببلنجان أو فرنسا أو إسبانيا ويتم استيرادها، بل إن العديد من المؤسسات تظل تنتظر وصولها شهرا أو شهرين أو أكثر من ذلك، بل إن بعض المؤسسات ترفض على تلاميذها التعامل مع مكتبة أو مكتبتين معيتين لأنهما تنفردان باستيراد هذه الكتب، وهو ما يعطي انطباعا بأن الأمر يتحكم فيه نوازع تجارية وليست تربوية على حساب الأطفال، بل على حساب أوليائهم.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

مهمة، بينما نجد أغلب المؤسسات البسيطة التي تحاول احتواء أطفال الفئات التي تنتمي إلى شرائح اجتماعية واسعة، تعتمد على وسائل جد محدودة ولا ترقى في أغلبها إلى تحقيق الأهداف التي تتم بالمؤسسات الأخرى.

وارتكازا على برامج ومناهج بيداغوجية خاصة بأصحاب المؤسسات وابعثاداتهم الفردية، الأمر الذي يؤدي إلى فوضى عارمة في هذه المؤسسات الخصوصية الموجهة إلى التعليم الأولي، فمنها ما يركز بشكل كبير على التوجيهات التربوية الغربية والمنتج الأجنبي والوسائل البيداغوجية الغربية وتسطير أهداف مشابهة لأهداف المدارس الخصوصية الأجنبية وتقني الكتب والمراجع الأجنبية التي تحمل مضامين وقيما ومبادئ خاصة بجمعياتها ولا تناسب مضامين وخصوصيات المجتمع المغربي وتوجهاته ومبادئه التربوية، بل أكثر من هذا كله، نجد مدارس لا تفتتح على التربية المغربية ولا ترتبط بها ولا تنضبط لقوانينها وضوابطها وإنما تسير توجهات ومبادئ المؤسسات الأوروبية والأمريكية وتروم تحقيق أهدافها مما جعلها تستورد الكتب والمقررات والمؤلفات التي تدرس في تلك المؤسسات وتستخدم في إعداد وتدبير أنشطتها اللغوية والعلمية والفنية والحريرية وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

قلماذا يتم إذن التفاضل على هذه الاختيارات

تطرقنا في ملحق الأسبوع الماضي لمشكل المراجع والكتب الدراسية الموازية، والتي يتحكم فيها الهاجس التجاري أكثر من الهاجس التربوي، وتواصل اليوم الحديث عن الكتب والمراجع المفروضة على تلاميذ التعليم الأولي الخصوصي، لأنه مع الأسف الشديد، ما زالت الوزارة الوصية، لم تستطع تحقيق حلم تعميم التعليم الأولي وفرضه بمؤسسات التعليم العمومي كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين وبعده البرامج الاستيعابية الذي أفرد المشروع الأول لهذا الصنف من التعليم.

ولا يختلف حجم العاناة المرتبطة بالكتب الدراسية الموازية عن الكتب والمراجع المقررة قسرا بالتعليم الأولي الخصوصي، فقد أكد أحد المؤطرين التربويين أنهم يجدون أنفسهم مضطرين لمساربه رغبات مديري ومسيري مؤسسات التعليم الأولي الخصوصي، بالتعامل مع مراجع وكتب مستوردة وغريبة عن مجتمعنا المغربي، بل إنها غير معتمدة من طرف وزارة التربية الوطنية ولا علم لها بها البتة.

والمعلوم أن الإصلاحات التربوية الأخيرة، سيما الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستيعابي 2009/2012، أكدت ضرورة إيلاء أهمية كبرى للتعليم الأولي والعمل على توفير مؤسسات خاصة به تستقطب أكبر عدد من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات وإعداد البرامج والمناهج التربوية المناسبة لقدراتهم اللغوية والمعرفية، وركزت هذه الإصلاحات كذلك على ضرورة الاهتمام بالتعليم الأولي بالعالم الحضري والقروي على حد سواء وانخراط كل فعاليات المجتمع المدني فيه، لما له والانشطة الممارسة فيه من أهمية كبرى في سبيل إعداد وتجهيز الأطفال لولوج المدارس الابتدائية وهم مزودون بمعارف أولية ومكتسبات ضرورية، تيسر لهم البناء الفعلي للكفايات الأساسية المتخطرة في مساره التعليمي والمدرسة الابتدائية، لكن الملاحظ، ومنذ زمن طويل، أن مؤسسات التعليم الأولى موجهة إلى أطفال العائلات المسورة بالدرجة الأولى التي تتوفر على إمكانيات مالية

التي يمكن أن تسيء إلى الثقافة المغربية». ولا ينكر بعض المرتبطين بالتعليم الخصوصي بغاس أن المدارس الخاصة ملزمة بتطبيق المقرر الحكومي، لأن عدم القيام بذلك «يعني إغفاء أصوات المطالبين بالزامية تعليم العربية في إضافة أو حذف الأنشطة والبرامج والقرارات والنصوص التي تراها ضرورية لما فيه أهمية لتعمية قدرات التلميذ في التحصيل والإبداع وتحفيزه على الدراسة والعطاء في ظل اهتمام قد لا يجده التلميذ العمومي في مدرسته العمومية السائرة في طريق الانحطار.

وعكس المدارس الخصوصية، فمدارس البعثات الأجنبية التي تستقطب الكثير من أبناء المغاربة خاصة المسوريين منهم، غير معنية بمراقبة مقرراتها أو التدخل في ما تلقته للمسجلين فيها رغم ارتفاع أصوات المطالبين بالزامية تعليم العربية في هذه المؤسسات لحماية الهوية الوطنية والقطع مع الاستعمار اللغوي والثقافي الذي ما يزال ينخر هوية المغاربة وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، يقول فاعل تربوي من فاس.

ويؤكد محمد السباعي أن مقررات مدارس البعثات الأجنبية، هي نفسها المقررات المعتمدة من قبل الدول المعنية بها شكلا ومضمونا وهي لا تخضع لآي رقابة من قبل وزارة التربية الوطنية، لأن ذلك ليس من حقها في الوقت الذي تترك فيه حرية الاختيار للأسر المعنية بتسجيل أبنائها فيها من عدمه خاصة بالنسبة لشريحة اجتماعية ذرية تحصر على اختيار طريقة لتعليم أبنائهم بمضامين ومقررات البعثة الأجنبية المختارة.

وعادة ما يختار أبناء الأعيان والمسوريين، المدارس الأجنبية التي ارتفع عدد القبلين عليها رغم الزيادة الأخيرة في ثمن التسجيل فيها، لما يجودونه فيها من فرص لتعليم مختلف عن تعليم باقي أبناء الشعب المغربي الكادح الذين لا خيار لهم على المدرسة العمومية التي بدأت تفقد برقيتها سنة بعد أخرى ومع توالي الألوان السياسية على تحمل مسؤولية إدارة قطاع التعليم في ظل التشجيع الملحوظ للتعليم الخصوصي على حساب العمومي.

ويشجع اعتماد مدارس البعثات الأجنبية بالمغرب لبرامج ومناهج ومقررات غير مغربية وعدم خضوعها لرقابة وزارة التربية الوطنية، الكثير من الأسر المغربية ممن انعم الله عليها بخيره العميم، على اختيارها لتعليم أبنائها عوض المدرسة الخاصة أو العمومية اعتقادا منها أنها تنتج فرسا ثمينة لواصله مشوار الدراسة والحريك، الرافي إلى الدول الأجنبية لإيجاد شغل في مستوى الدبلوم المحصل عليه والتمويل المستقبلي. حميد الأبيض (فاس)

يثير اعتماد المدارس الخصوصية، كتب مقررة ضمن البرامج التعليمية الفرنسية، حفظة الكثير من المتدخلين في العملية التعليمية التعلمية بالنظر إلى أحتوائها وبعض مضامين نصوصها، لثقافتهم لقيم مسيحية أو معارضة لتقائفتنا العربية الإسلامية وتقاليد وعادات المجتمع المغربي، خاصة بالنظر إلى عدم خضوع تلك الكتب المقررة والمتروك للمدارس حرية الاختيار بينها، إلى الرقابة الضرورية من قبل الوزارة الوصية.

ويمنز محمد السباعي، مدير مدرسة «الصورة الجميلة» والخاصة بفاس، بين نوعين من هذه الكتب المعتمدة من قبل المدارس الخصوصية بالمدينة التي يقول إنها موحدة بينها جميعها، الأول يتعلق بقرقر اللغة العربية والآداب الإسلامية المعتمد من قبل الوزارة الوصية والخاضع لرقابتها والذي لا فرق بينه وبين ما يدرس في المدارس العمومية، والثاني يهم كتب اللغة الفرنسية الوافدة والمعتمدة ضمن مقررات وزارة التعليم الفرنسية.

ويؤكد أنه رغم احتواء تلك الكتب الفرنسية المعتمدة في المدارس المغربية، مضامين ومعارف ومدارك مختلفة أحيانا مع ثقافتنا وعاداتنا، فالمسؤولية تعود إلى مسؤولي المدرسة الخصوصية والمدرسين فيها، في اعتماد النص من عدمه إذ ترجع لهم مهمة التلقين وإيصال المعارف في حدود دورهم الوظيفي واحترام تقاليد المغاربة وبعثاتهم وأخذ بعين الاعتبار تاريخ المغرب وثقافته وعاداته التي يجب أن تكون المدارس أولى باحترامها.

وأشار السباعي الذي يقر بوجود فرق كبير بين مستوى اللغة الفرنسية لدى تلاميذ المؤسسات التعليمية الخصوصية ونظرائهم في التعليم العمومي قيما بالضمون والمناهج معا، إلى أن كل مؤسسة تتصرف وتتعامل مع هذه المقررات في اللغة الفرنسية، بطريقتها، مع تسجيل احترامها التام للثقافة المغربية خاصة في ظل مراقبة المفتشين المتواصلة للمقررات وإنجازهم تقارير في الموضوع تبعث إلى الوزارة الوصية وتبانيها.

وقال إنه في حالة وجود نص فيه ميل للمسيحية أو له خلفية دينية، ما لا ينكر وجوده في عدة مقررات باللغة الفرنسية، يتم عادة التفاضل عنه وعدم إدراجه لأن «كل مؤسسة حرة في تدريس المادة والنص من عدمه، لأن تلك الكتب الفت بفرنسا لخدمة الثقافة الفرنسية في مدارسها، ولسنا ملزمين بالآخذ بها بكاملها أو تصريف بعض ما جاء فيها من خلفيات دينية أو سياسية أو غيرها من المواضيع